المعهد العالي للعلوم التجارية بالمحلة الكبري

المحاضرة الأولي

إقتصاد جزئي الفرقة الثانية نظم معلومات أستاذ المادة أ.د/ محمد مشعل د/ أحمد جعفر

المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية

تعريف علم الإقتصاد

- يختص علم الإقتصاد بالتنظيم الإجتماعي للنشاط الإقتصادى في تخصيص الموارد النادرة والإستخدام الأكثر كفاءة للموارد المتاحة لتلبية الحاجات البشرية والإختيار بين البدائل لإشباع الرغبات والحاجات قدر الإمكان.
 - يركز علم الاقتصاد علي الندرة والإختيار
- ، محاور علم الاقتصاد فيما يلي: ماذا ننتج كيف ننتج متي ننتج
 - تعریف أدم سمیث: -هو العلم الذي يختص بدر اسة الوسائل التي تجعلك غنیا.
 - تعريف محمد مشعل: هو أحد العلوم الاجتماعية الذي يهتم بالتوظيف الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة والنادرة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها للإستهلاك في الحاضر والمستقبل بين أفراد المجتمع لإشباع متطلباته ولتحقيق ألاهداف الاقصادية المتعددة.

المشكلة الإقتصادية

• يعكس تاريخ الفكر الإقتصادي محاولات الإنسان المتعددة والمستمرة لعلاج ما إصطلح على تسميته بالمشكلة الإقتصادية والتي تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الإقتصادية المتاحة على إختلاف أنواعها ومهما بلغت أحجامها فهي محدودة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة بإستمرار وبذلك تبقى المشكلة قائمة نظراً لمحدودية الموارد المتاحة

خصائص المشكلة الإقتصادية

- الندرة: تعتبر الندرة من أهم خصائص المشكلة الإقتصادية فلو توافرت الموارد الإقتصادية بكميات كبيرة لإشباع الرغبات البشرية المختلفة لما نشأت أصلاً أي مشكلة إقتصادية
- الإختيار: نظراً لأن الموارد الإقتصادية للفرد والمجتمع محدودة والرغبات متعددة ومتجددة بإستمرار ولا تستطيع هذه الموارد الوفاء بإشباع كافة هذه الرغبات فأنه يتعين على الفرد وكذلك على المجتمع أن يختار بين أى من رغباته يقوم بإشباعها أولاً وأيها يضحى بها
 - التضحية: أن من صفات وخصائص الموار دالإقتصادية أنها ذات إستعمالات بديلة مختلفة فلكل مورد من الموارد منافع عدة فالأرض مثلاً وهي من أهم الموارد منافع عدة فالأرض مثلاً وهي من أهم الموارد الإقتصادية يمكن زراعتها بمحاصيل مختلفة ومن الممكن إستخدامها في البناء للسكن أو إقامة المشروعات المختلفة وهكذا

النظام الإقتصادي

- النظام الإقتصادى عبارة عن: مجموعة من الأوضاع الخاصة بأغراض وفنون وتنظيم النشاط الإقتصادى التى تسود فى وقت ومكان معينين بالمجتمع والنظام الإقتصادى ككل يتكون من مجموعة هياكل تتحرك إلى غرض معين فى إطار قانونى وسياسى يتفق مع هذا الغرض ووفق مستوى معين من الفن الإنتاجى ولكل نظام إقتصادى مذهب يقوم عليه مخطط له ويوجهه نحو هذا الغرض.
- وقد إختلف الإقتصاديون في تحديد المقصود بالنظام الإقتصادي وإتخذوا أسساً كثية متباينة للتفرقة بين النظم الإقتصادية، يمكن حصر أهمها في خمسة أسس رئيسية هي:
- (1) طبيعة النشاط الإقتصادى. (2) وسيلة التبادل الإقتصادى.
 - (3) نطاق مجال النشاط الإقتصادى. (4) شكل الإنتاج وصور التوزيع.
 - (5) الإنتاج والإستهلاك والتوزيع والتبادل.

الأنظمة الإقتصادية

• يُعرف علم الاقتصاد بأنَّه دراسة كيفية تخصيص الموارد النادرة للإنتاج والتوزيع والاستهلاك بشكل فردي وجماعي، ويستخدم الاقتصاد نماذج وفرضيات عدّة تساعد في تحقيق الكفاءة في توزيع الثروات وتحقيق الأهداف الاقتصاديّة ولا يتم ذلك إلا من خلال الأنظمة الاقتصاديّة التي تعتبر الطريقة التي يتم من خلالها إدارة الموارد المتاحة في الاقتصاد. ما هي النظم الاقتصادية :-نظمت المجتمعات منذ القدم مواردها بطرق مختلفة ووضعت كيفيات محددة الإستخدام الوسائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف اقتصاديّة فرديّة ومشتركة وكل ذلك من خلال وضع النظم الاقتصادية، وتعرف النظم الاقتصادية Economic systems بأنها طرق مستخدمة لتخصيص الإنتاج والسلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد

عناصر النظام الإقتصادى

- الهدف: يعتبر هدف النشاط الإقتصادى أحد عناصر النظام الإقتصادى إذ يتجلى هذا الهدف في الدوافع والسيطرة على القائمين بالإنتاج
 - الفن: يستعان بأسلوب معين في تحقيق الهدف ويطلق على هذا الأسلوب بالفن وهو مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل المادى للموارد الطبيعية والبشرية إلى سلع وخدمات
 - التنظيم: لكل نظام إقتصادى تنظيم سياسى وإجتماعى يهيئ المناخ اللازم لتحقيق الهدف المقصود بواسطة الفن الموجود. وهذه التنظيمات لها تأثير حيوى على شكل ملكية قوى الإنتاج ونوع التوزيع وحجم المبادلات ونوع العلاقات الموجودة بين الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات على المستوى المحلى والقومى والعالمى.

أولا: - النظام الاقتصادي الرأسمالي

• تُعرَّف الرأسماليّة Capitalism بأنَّها نظام إنتاج يقوم بموجبه أصحاب الأعمال أو روّاد الأعمال الرأسماليون بتنظيم الموارد الإنتاجيّة بما في ذلك الأدوات والعمّال والمواد الخام لإنتاج سلع للبيع بهدف تحقيق الأرباح وليس لمجرد الاستهلاك، ويتم في ظل النظام الرأسماليّ توظيف العمّال مقابل أجر ودفع إيجارات لمالكي الأراضي والموارد الطبيعيّة مقابل استخدام تلك الموارد والإنتفاع بها، أما أصحاب الثروات فتُدفع لهم الفوائد مقابل التخلِّي عن بعض ثرواتهم حتى يتم من خلالها دفع الأجور وشراء الأدوات لتشغيل المشاريع الإنتاجيّة، كما يقوم روّاد الأعمال بعمل توقعات عن الظروف الاقتصاديّة المستقبليّة لتحديد السلع التي يتم إنتاجها بهدف تحقيق الربح، وتعد كل من نظام أسعار السوق والربح والخسارة الآلية التي تحدد كيفية تخصيص الموارد للإنتاج وهذا ما يميّز الاقتصاد الرأسماليّ عن غيره، ويعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكيّة اقتصادًا "دعه يعمل دعه يمر" رأسمالياً ولهذا النظام شعار هو:

خصائص النظام الرأسمالي

- 1- الملكية الخاصة الفردية.
- 2- حرية الاقتصاد وتشمل حرية الإنتاج والاستهلاك والتصرف وإختيار المهنة والتنقل بينها.
 - 3- وجود حافز الربح الذي يحرك النشاط الاقتصادي.
 - 4- إلية السوق وأهميتها ودورها في توزيع الموارد وتحديد الأسعار.
 - 5- أهمية المنافسة وسيادة المستهلك.
 - 6- عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.
 - سلبيات النظام الرأسمالي: -
 - 1- التفاوت الكبير في توزيع الدخول والثروات.
 - 2- وجود الشركات الإحتكارية الكبرى.
 - 3- ظهور التقلبات الاقتصادية الحادة وتعارض المصلحة الخاصة
 - مع المصلحة الجماعية
 - 4- عدم تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد
 - 5- القضاء على المنافسة الحرة
 - 6- الأزمات والبطالة

ثانيا: - النظام الاقتصادي الإشتراكي

• يُعرف النظام الاقتصادي الإشتراكي Socialism بأنَّه شكل من أشكال الاقتصاد التعاوني؛ حيث إنَّ الاشتراكية نظام إنتاج توجد فيه ملكية خاصة محدودة لوسائل الإنتاج تسيطر عليها الحكومة بحيث تتجمع شرائح المجتمع معًا لتقيسم الوظائف الإنتاجيّة، ويعد الهدف الأساسي من الملكية العامة لعناصر الإنتاج هو ضمان أن يستجيب الإنتاج لحاجات ورغبات المجتمع وأن يتم التوزيع بشكل عادل ومنصف لعامة الشعب

خصائص النظام الاشتراكي

- 1- الملكية العامة لعناصر الإنتاج.
- 2- الإشباع الجماعي للحاجات وليس لتحقيق الربح.
 - 3- توزيع الناتج على أساس العمل.
 - 4- وجود جهاز التخطيط المركزي.
 - سلبيات النظام الإشتراكي
- 1- إهمال مبادئ الملكية الفردية والحرية الاقتصادية والدور المهم لألية السوق.
 - 2- اعتماده على جهاز التخطيط المركزي المسؤول عن اتخاذ القرارات الاقتصادية اليومية
 - 3- وجود جهاز يتصف بالبيروقراطية والتعقيد الإداري.
 - 4- اغفال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والدينية

الإختلاف في خصائص الإشتراكية عن خصائص الرأسمالية

- :- 1- النقيض من الخصائص الرأسمالية من حيث الشكل والهدف والنظام ، ويعني أن المؤسسات تحقق أهدافها بطرق مختلفة تماما الواحدة عن الأخرى ، ولكن النظامين لهم هدف واحد وهو بذل المزيد من الجهد العلمي والعملي للوصول إلى زيادة الانتاج والانتاجية
- 2- بطريقة زيادة الفائض الاقتصادي وإستخدامه في الإستثمار ومجالات البناء والتطوير ، وضرورة الإهتمام ومواكبة التطور في المجالات العلمية والعملية مع الأخذ بنظر الأعتبار عدم الهدر والترشيد في الإستخدام ، وعليه فإن الرئيسية للنظام الإشتراكي هي ملكية وسائل الإنتاج ، والتخطيط المركزي لكل مجالات النشاط الاقتصادي ، إشباع حاجات المجمتع من السلع والخدمات .

ثالثا النظام الشيوعي

• تعرَّف الشيوعيه بأنها نظام سياسي واقتصادي يتحكم فيه المجتمع من خلال الملكية المشتركة بشكل جماعي في جميع وسائل إنتاج السلع والخدمات والتبادل والتوزيع. غالبًا ما ترتبط النظم الشيوعية بأنشطة الدولة والحكومة كما في "إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية" السابقة. ويشير المصطلح نفسه إلى نظام اقتصادي وسياسى تكون فيه جميع وسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل مملوكة للدولة وتديرها وتسيطر عليها. حيث لا يجوز أن يمتلك أي فرد أو مجموعة من الأفراد أي عامل إنتاج كمنظمة أعمال خاصة وأشهر النظم الشبوعية هما النظام السوفيتي والصيني، حيث كانت الشيوعية السوفيتية قائمة على المبادئ الثورية التي أشاعها ماركس ولينين.

خصائص النظام الشيوعي

- 1- ملكية جميع المشروعات الإنتاجية تقع في بد الهيئة المركزية أو الحكومة التي تقوم بإدارتها
- 2- عند توزيع الدخل القومي لا يعطي عنصري الأرض و رأس المال نصيبا, أما عنصر العمل فيحصل علي الأجر بالمقدار الذي تراه الحكومة مناسبا له
- 3- تقوم الحكومة بتوزيع الدخل القومي تبعا للمعايير الموضوعية لذلك, وتكون فئات الأجور واحده لجميع أنواع العمل المتشابهة ويتم دفع الأجور بواسطة بطاقات تعطي للعامل ليم بها الحصول علي السلع والخدمات الإستهلاكية المقررة له, وتكون الحكومة متحكمة في حرية الفرد الإستهلاكية.
- 4- تضمن الشيوعية تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد وهذه هي القاعدة وعلي الأفراد أن يقدموا خدماتهم إلي المجتمع كل حسب طاقتة الانتاجية .
 - 5- يبطل أستخدام النقود كوسيلة من وسائل المبادلة ويقوم الأفراد بإستبدال خدماتهم للحكومة مقابل السلع والخدمات.

الشيوعية والرأسمالية تختلف عن بعضها البعض

1- الاقتصاد الرأسمالي يقع في يد الأفراد. بينما في الشيوعية، يكون الاقتصاد تحت سيطرة الدولة

2-العنصر السياسي في الرأسمالية هو الديمقراطية، حزبان سياسيان أو أكثر، وهي انتخابات حرة ونزيهة بينما في الشيوعية يشار إلى المكونات السياسية بالحكم الشمولي، وهو حزب سياسي واحد، وكذلك الانتخابات الحرة

3-في الرأسمالية، لا يتم تنظيم اقتصاد الدولة مركزيًا، وفي الشيوعية تكون السلطة السياسية شديدة المركزية.

4-في الرأسمالية، هناك از دواجية في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي فإن الهدر أكثر احتمالاً أما في الشيوعية يتم تجنب الاز دواجية والهدر بسبب التخطيط المركزي يقال إن الرأسمالية منفتحة، بينما في الشيوعية يقال إن الاقتصاد مغلق

5-علاوة على ذلك، يعتمد النظام في الرأسمالية على الطبقات العليا والمتوسطة والدنيا. ومع ذلك، في الشيوعية، السوق ليس مفتوحًا، إنه حالة احتكار.

6-تحدد القوة الاقتصادية في الرأسمالية السلطة السياسية والنظام الديمقراطي، يوجد حزبان سياسيان أو أكثر، ويتم إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسيادة القانون سارية وما إلى ذلك بينما في الشيوعية، تستخدم السلطة السياسية للسيطرة على الاقتصاد وتشكيله السلطة والنظام شمولي مع وجود حزب سياسي واحد، وهناك انتهاك لحقوق الأفراد وما إلى ذلك.

النظام الإسلامي

• النظام الإقتصادى في الإسلام: هو نظام فريد ولا يجب أن ينظر إليه كما يحلو لبعض الكتاب تسميته بأنه نظام وسط بين الرأسمالية والإشتراكية لأنه نظام من لدن حكيم عليم جاءت تشريعاته لتتناسب مع طبيعة البشر الذين إستخلفهم الله في الأرض لعمارتها وإستغلال ثرواتها حسب القواعد والأسس الشرعية التي وضعها الإسلام، ويقوم النظام الإقتصادي الإسلامي على عدة دعائم وأسس إقتصادية وإجتماعية

خصائص النظام الإسلامي

1-مبدأ الملكية الفردية أو الخاصة: الإسلام يحترم الملكية الخاصة ويعتبرها حق فطرى للإنسان، وحق الملكية في الإسلام ليس حقاً مطلقاً وإنما حقاً مقيداً بتحقيق منفعة الجماعة وهذه القيود يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات هي:

-قيود على الملكية من حيث إكتسابها.

-قيود على الملكية من حيث تنميتها والإنتفاع بها.

-قيود على الملكية من حيث نقلها إلى الآخرين.

2-**مبدأ الملكية العامة**: الملكية العامة هي التي يقصد بها تخصيص المال للمنفعة العامة وتشمل:

-الملكية الشائعة الإنتفاع.

-الأراضى الموقوفة للمصلحة العامة والتي تقع تحت حماية الدولة.

-كافة المعادن الموجودة في باطن الأرض والتي تتوقف عليها المصلحة العامة. وحين يقرر الإسلام حق الفرد في الملكية الخاصة تحقيقاً للمصلحة الشخصية وإحتراماً لفترته التي خلق عليها لا يغفل مصلحة الجماعة فتكون هناك الملكية العامة على أن يتحقق توازن بين المصلحتين الخاصة والعامة

باقي خصائص النظام الإسلامي

3-مبدأ إحترام وتقدير العمل ينظر الإسلام للعمل نظرة إحترام وتقدير كما أن العمل في الإسلام يستهدف تنوع الإنتاج ويشمل كافة الحاجات الإنسانية. 4-مبدأ تحليل البيع وتحريم الربا. (أحل الله البيع وحرم الربا) 5-مبدأ عدم التفاوت الشديد في الثروات: وضع الإسلام التشريعات الكفيلة بالحد من تضخم الملكية والتفاوت الشديد في الثروات الناجم عن سريان مبدأ الملكية الخاصة من خلال تشريعات مثل الميراث والهبة والزكاة...الخ 6-مبدأ تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لحل المشاكل الإقتصادية: فدور الدولة يكون ضمن حدود معينة لعدم طغيان الفرد في تصرفاته وفي تملكه على مصلحة الجماعة مع ضمان حرية الأفراد في التصرف وفي إتخاذ القرارات كما تعمل الدولة على منع إحتكار السلع والخدمات والعمل على توفيرها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات الأفراد مع ضمان حد الكفاية لغير القادرين على الحصول عليها وهو الحد الذي يحقق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع. وذلك عن طريق الوسائل المختلفة التي حددها الإسلام من تكافل بين الأفراد وصدقات وزكاة ومسئوليات على أولى الأمر وغيرها.

وظائف النظام الإقتصادى

• (1) تحدید ما یجب إنتاجه:

تحديد ما يجب أن ينتج في البنيان الإقتصادي هو حل مشكلة أشباع حاجات المستهلكين وإلى أي درجة يجب إشباعها. وما دامت الموارد تتميز بالندرة فلا يمكن إشباع جميع الحاجات إشباعاً كاملاً. ولذلك فإن الإقتصاد يجب أن يضع نظاما لتقييم السلع والخدمات المختلفة لجميع المستهلكين والذى يعكس بالضرورة الرغبات النسبية لهؤلاء المستهلكين بالنسبة لتلك السلع والخدمات التى يمكن للإقتصاد أن ينتجها. حيث تقاس القيمة بواسطة الثمن في الإقتصاد الحر. وتتم عملية التقييم بواسطة المستهلكين أنفسهم عندما ينفقون دخولهم عليها ,فالمستهلكون بواجهون مدى واسع من الإختيار بالنسبة للسلع التي بستطيعون شِراؤها. - فكلما كانت الرغبة ملحة لسلع معينة كانت أسعارها أكثر إرتفاعاً. وكلما كانت الرغبة أقل بالنسبة لسلع معينة فأن أسعارها تكون أقل وكلما زاد عرض سلعة معينة كلما قل سعرها وكلما قل عرض سلعة معينة كلما زاد سعرها. ولذلك فإن الطرق التي ينفق المستهلكين بها دخولهم، تؤسس هيكلاً سعرياً في الاقتصاد يعكس القيم بالنسبة للسلع والخدمات المختلفة في المجتمع الإستهلاكي

حل المشكلة الإقتصادية يمر بالخطوات الأتية

- (1) ماذا ينتج المجتمع من السلع والخدمات؟
- (2) كيف ينتج المجتمع هذه السلع والخدمات؟
 - (3) لمن تنتج هذه السلع والخدمات؟
- ماذا ينتج؟ إن على المجتمع أن يختار من بين قائمة طويلة جداً من السلع والخدمات تلك التي ينبغي عليه إنتاجها وبأية كمية
- كيف تنتج؟ يبدأ المجتمع في إختيار الأسلوب أو الوسيلة التي يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات وهي الكيفية التي سيتم عن طريقها مزج وإستغلال عناصر الإنتاج المتوافرة بالمجتمع
 - لمن ينتج؟ فيقصد به على من يتم توزيع السلع والخدمات التى تم إتخاذ القرار بإنتاجها؟، وتجيب على هذا السؤال نظرية التوزيع، وإذا تركت الإجابة لآلية السوق أي لآلية العرض والطلب،

شکراً

على حسن إستماعكم أبنائي وبناتي الإعزاء

إلى اللقاء في المحاضرة القادمة